E/2024/33

الأمم المتحدة

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة السادسة والعشرين (4-8 آذار/مارس 2024)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2024

الملحق رقم 13

الرجاء إعادة استعمال الورق

E/2024/33

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2024
الملحق رقم 13

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة السادسة والعشرين
(4-8 آذار/مارس 2024)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلصت إليها لجنة السياسات الإنمائية في دورتها السادسة والعشرين. وتناولت اللجنة، على سبيل المساهمة في موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2024، التحديات والفرص التي تنطوي عليها النظم الإيكولوجية للابتكار من أجل التنمية والتغيير الهيكلي والإنصاف. واضطلعت أيضا بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا؛ وبرصد البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي خرجت منها بالفعل؛ وبمناقشة لمسألة الخروج من فئة أقل البلدان نموا في السياق العالمي؛ وبأنشطة أخرى ذات صلة بأقل البلدان نموا في إطار دعم الانتقال السلس من تلك الفئة.

وأجرت اللجنة تحليلا للتحديات والفرص التي تنطوي عليها النظم الإيكولوجية للابتكار من أجل التنمية والتغيير الهيكلي والإنصاف. وبإمكان الابتكار أن يكون محركا قويا للتنمية المستدامة، غير أن تلك الإمكانات الكامنة لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير، بصفة خاصة في البلدان النامية ولكن أيضا على صعيد تحقيق أغراض المصلحة العامة في مختلف أنحاء العالم. وتعيد الأزمات العالمية الحالية والتحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وبيئة الابتكار تشكيل التحديات والفرص فيما يتعلق بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك من الحكومات الوطنية والمؤسسات العالمية أن تعيد تقييم الأطر السياساتية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل إقامة نظام ابتكار وطني وعالمي فعال يصلح للقرن الحادي والعشرين. وتشكل حقوق الملكية الفكرية أداة رئيسية من الأدوات السياساتية التي تُستخدَم في منظومة ابتكار تؤدي وظيفتها في النهوض بالتنمية والتغيير الهيكلي والإنصاف وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات. وتحتاج البلدان النامية أطرا سياساتية للابتكار تكون مصممة خصيصا وفقا لأولوياتها المحددة، ويمكنها أن تستغل بمزيد من الفعالية الحيز السياساتي القائم في سعيها لتحقيق الأولويات المتعلقة بالتنمية والإنصاف والقدرة الإنتاجية. ويلزم أن يُعاد تقييم النظام العالمي القائم لدعم الابتكار من أجل التنمية لجعله نظاما وافيا بالغرض المنشود منه وهو كفالة تسخير الابتكار لتحقيق المنافع العامة العالمية والإقليمية وتصدي البلدان لتحديات القرن الحادي والعشرين.

وأجرت اللجنة استعراضها الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا. وأوصت بخروج جيبوتي والسنغال وكمبوديا من فئة أقل البلدان نموا ورأت أن تلك البلدان تحتاج إلى فترة تحضيرية تبلغ خمس سنوات. وأرجأت اتخاذ قرارها بشأن إمكانية التوصية بخروج جزر القمر وميانمار من تلك الفئة إلى استعراض الثلاث سنوات الذي سيجري في عام 2027. وستنظر أيضا، في ذلك الاستعراض، فيما إذا كان يمكن التوصية بخروج أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا، التي استوفت معايير الخروج للمرة الأولى في عام 2024.

واستعرضت اللجنة التقدم الإنمائي الذي حققته ثلاثة بلدان خرجت مؤخرا من فئة أقل البلدان نموا وستة بلدان هي في طور الخروج منها، في إطار رصدها المعزز للبلدان التي هي في طور الخروج من تلك الفئة والبلدان التي خرجت منها بالفعل. وإذ أعربت اللجنة عن قلقها إزاء ما تمتلكه تلك البلدان من قدرة وطنية محدودة على التصدي لمختلف التحديات، بما فيها التحديات النابعة من ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، ونقص التمويل الميسور التكلفة، والتوترات الجيوسياسية، وتقلب أسعار السلع الأساسية، وارتفاع تكاليف

النقل، وزيادة وتيرة الكوارث وشـــدتها، فإنها قد شـــددت على أهمية معالجة هذه المســـائل بدعم مســـتمر من الشركاء التجاريين والإنمائيين، وكذلك من كيانات الأمم المتحدة. ورأت اللجنة أن أنغولا لم تعد مستوفية لمعايير الخروج من فئة أقل البلدان نموا وخلصت إلى أن عملية الخروج من تلك الفئة ستبدأ من جديد عندما تستوفي أنغولا تلك المعايير مرة أخرى في استعراض مقبل من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات.

ورحبت اللجنة بتحسن مشاركة البلدان في آلية الرصد المعززة وشجعت على مواصلة الإبلاغ عن التقدم المحرز في إعداد استراتيجيات الانتقال السلس وتنفيذها. وإذ تسلّم اللجنة بالتعليقات الإيجابية والدعم من الدول الأعضاء فيما يتعلق بآلية الرصد المعززة، فإنها ستقوم، رهنا بتوافر الموارد، باستعراض خياراتها فيما يتعلق بالتكييف والتحسين المستمرين للآلية للقيام على نحو أفضل بتلبية احتياجات البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت منها بالفعل.

واستعرضت اللجنة الكيفية التي يؤثر بها السياق العالمي المتغير على عمليات وآفاق الخروج من فئة أقل البلدان نموا. ورأت أن وقوع الصدمات العالمية وتفاعلها مع العوامل المحلية يفرضان تحديات كبيرة على البلدان التي هي بالفعل في طور الخروج من تلك الفئة، ويزيدان من قتامة آفاق الخروج منها للعديد من أقل البلدان نموا المتبقية. ولا يكفي الدعم الدولي الذي يقدم لعمليات الخروج في الوقت الحالي. وفي حين تلاحظ اللجنة أنه يلزم أن يُعاد تصميم تدابير الدعم الدولي المقدم لأقل البلدان نموا بصفة عامة، فهي تدعو أيضا على وجه التحديد إلى سرعة تفعيل المرفق الجديد لدعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا، على نطاق يتناسب مع التحديات. ورأت اللجنة أيضا أن مفهوم الخروج من فئة أقل البلدان نموا والانتقال السلس يتطلب إعادة التفكير على نطاق أوسع وأن إطار الخروج من تلك الفئة الذي توفره الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة نفسها يتطلب تحديثا. وستدرج اللجنة هذا الموضوع في برنامج عملها وهي تتطلع إلى المساهمة في الجهود المقبلة لتحديث القرارات القائمة بشأن الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نموا.

واقترحت اللجنة أن يستمر تفاعلها الحالي مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته العامة، وكذلك في جلسات إحاطة منفصلة يعقدها المجلس، وهي ستلتمس فرصا إضافية للتواصل مع المجلس.

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يُوجَّه انتباهه إليها	6
	ألف – المسائل التي تتطلب من المجلس البت فيها	6
	باء – المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس إليها	7
الثاني	النظم الإيكولوجية للابتكار من أجل التنمية والتغيير الهيكلي والإنصاف	8
الثالث	الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا لعام 2024	12
الرابع	الرصد المعزز للبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت منها بالفعل	18
الخامس	الخروج من فئة أقل البلدان نموا – السياق العالمي	23
السادس	الأعمال المقبلة التي ستضطلع بها اللجنة	27
السابع	تنظيم الدورة	28
المرفقات		
الأول	قائمة المشاركين	29
الثاني	جدول الأعمال	31

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يُوجَّه انتباهه إليها

ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس البت فيها

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا

1 - توصي اللجنة بخروج جيبوتي والسنغال وكمبوديا من قائمة أقل البلدان نموا. وتمشيا مع قراري الجمعية العامة 209/59 و 221/67، تشير اللجنة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعيد تأكيد أهمية قيام الشركاء الإنمائيين والتجاريين بدعم البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا بتدابير ملموسة لتيسير الانتقال السلس. وترى اللجنة أن جميع البلدان الثلاثة تلزمها فترة تحضيرية ممتدة تبلغ خمس سنوات لتستعد بفعالية للخروج من تلك الفئة.

رصد البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي خرجت منها بالفعل

2 - ترى اللجنة، بناء على تحليل للحالة وعقب مشاورات مع حكومة أنغولا، أن أنغولا لم تعد مستوفية لمعايير الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وتخلص اللجنة، بناء على هذه النتيجة، إلى أن عملية الخروج من تلك الفئة ستبدأ من جديد عندما تستوفي أنغولا تلك المعايير مرة أخرى، وفقا للإجراءات المعمول بها، وذلك في استعراض مقبل من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات. وتوصي اللجنة بأن يحيط المجلس علما بهذه النتيجة وأن يؤيد ما خلصت إليه.

دعم الخروج من فئة أقل البلدان نموا

3 - يؤدي السياق العالمي المتغير للخروج من فئة أقل البلدان نموا، بما في ذلك الزيادة في وتيرة وقوع الأزمات وشدتها والزيادة في عدد البلدان التي هي في طور الخروج من تلك الفئة والبلدان التي خرجت منها بالفعل، إلى زيادة الطلب على عمل اللجنة وأمانتها في إطار آلية الرصد المعززة. وفي هذا السياق، ترى اللجنة أن مواصلة تعزيز قدرة البلدان على المشاركة بفعالية في إعداد استراتيجية الانتقال السلس وتنفيذها وفي آلية الرصد يمثل عنصرا رئيسيا. وتوصي اللجنة بأن يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يوفر الموارد الكافية لأمانة اللجنة من أجل إتاحة التواصل الفعال بين اللجنة والبلدان المشاركة في آلية الرصد المعززة، وذلك على سبيل المساهمة في كفالة الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا.

4 - وترى اللجنة أن البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا تواجه بيئة خارجية محفوفة بتحديات متزايدة. ويستدعي ذلك تقديم دعم إضافي لهذه البلدان لكفالة خروجها بشكل سلس ومستدام من فئة أقل البلدان نموا. وسيمثل أي فشل في تقديم الدعم الكافي فشلا للمجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة. ويساور اللجنة قلق بالغ إزاء البطء في تفعيل مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا الذي أنشئ حديثا وفي تنفيذه. وتوصي اللجنة، في هذا الصدد، بأن يدعو المجلس الشركاء الإنمائيين إلى تزويد المرفق على وجه السرعة بالموارد المالية الكافية لتوسيع نطاق الدعم المقدم من أجل الخروج من تلك الفئة بدرجة كبيرة.

باء – المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس إليها

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات

5 – رأت اللجنة أن أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا استوفت للمرة الأولى معايير الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وسيُنظَر في خروج هذه البلدان من تلك الفئة في استعراض الثلاث سنوات المقبل الذي سيجري في عام 2027.

6 – وأرجأت اللجنة اتخاذ قراريها بشأن إمكانية التوصية بخروج جزر القمر وميانمار من فئة أقل البلدان نموا إلى استعراض الثلاث سنوات الذي سيجري في عام 2027. ولم تعد تيمور – ليشتي وزامبيا مستوفيتين لمعايير الخروج من تلك الفئة، ومن ثم فهما غير مؤهلتين للخروج منها.

رصد البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي خرجت منها بالفعل

7 – رصدت اللجنة التقدم الإنمائي لتسعة بلدان خرجت مؤخرا من قائمة أقل البلدان نموا أو توجد في طور الخروج منها. ولاحظت إحراز تقدم عام باتجاه الخروج المستدام من تلك القائمة باستثناء حالة واحدة، وإن كان هذا التقدم قد أُحرز في وسط تحديات نابعة من مختلف الأزمات العالمية والتوترات الجيوسياسية وتغير المناخ. وبسبب هذه التحديات تواجه بلدان عديدة صعوبة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، نتيجة لتصاعد الديون والتعرض لضغوط تضخمية وانخفاض قيمة العملة.

8 – ونتيجة لذلك، تحتاج العديد من البلدان إلى دعم كبير من شركائها التجاريين والإنمائيين، بما يشمل الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لتيسير تقدمها باتجاه الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا. وستواصل اللجنة استعراض الدروس المستفادة من تنفيذ آلية الرصد المعززة الخاصة بها وإبلاغ المجلس في عام 2025 بالنتائج التي تخلص إليها.

الخروج من فئة أقل البلدان نموا في السياق العالمي

9 – تعرب اللجنة عن تقديرها لترحيب المجلس في عام 2023 بالنتيجة التي خلصت إليها اللجنة بشأن الحاجة إلى تحديث قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالانتقال السلس. وهي تكرر تأكيد التزامها بأن تسهم إسهاما ملموسا في تلك العملية. وستشرع اللجنة أيضا في إجراء استعراض لإطار الخروج من فئة أقل البلدان نموا.

الفصل الثاني

النظم الإيكولوجية للابتكار من أجل التنمية والتغيير الهيكلي والإنصاف

10 - التزمت الدول الأعضاء، في الإعلان السياسي المعتمد في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، "بسد الفجوات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وباستخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار بروح من المسؤولية كمحركات للتنمية المستدامة ولبناء القدرات اللازمة لعمليات تحول مستدامة" وبأن "[ت]تخذ إجراءات لتعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار وتذليل العقبات الهيكلية الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة". وقد أجرت اللجنة تحليلا للتحديات والفرص التي تنطوي عليها النظم الإيكولوجية للابتكار من أجل التنمية والتغيير الهيكلي والإنصاف. وسيكون تسخير الفرص مع التغلب على التحديات ضروريا لتحقيق أهداف موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024، وهو "تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الفقر في زمن الأزمات المتعددة: تنفيذ حلول مستدامة ومرنة ومبتكرة بفعالية".

لا تُستغل بشكل كاف الإمكانات الكامنة التي ينطوي عليها تسخير الابتكار التكنولوجي من أجل التنمية، وهو ما يتطلب إعادة تقييم للأطر السياساتية المحلية والدولية

11 - بإمكان الابتكار التكنولوجي أن يكون محركا قويا للتنمية المستدامة، غير أن تلك الإمكانات الكامنة لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير، بصفة خاصة في البلدان النامية ولكن أيضا على صعيد تحقيق أغراض المصلحة العامة في مختلف أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، فإن الأزمات العالمية المعاصرة والتحولات في الاقتصاد العالمي وبيئة الابتكار المتغيرة تعيد تشكيل التحديات والفرص فيما يتعلق بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك من الحكومات الوطنية والمؤسسات العالمية أن تعيد تقييم الأطر السياساتية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل إقامة نظام ابتكار وطني وعالمي فعال يصلح للقرن الحادي والعشرين.

12 - ويمكن للتكنولوجيا أن تزيد الإنتاجية، وتعزز الشمول، وتبني القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات، وتعالج الأولويات العالمية الملحة مثل تغير المناخ، والأمراض المعدية، وانعدام الأمن الغذائي، وأوجه الإجحاف الجنساني وغيرها من أوجه الإجحاف الاجتماعي. وقد أُقر بأهمية الابتكار التكنولوجي في مختلف أجزاء خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي الإعلان السياسي المعتمد في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023. غير أن تلك الإمكانات الكامنة لم تُستغل بالكامل، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق التحول الهيكلي للبلدان النامية؛ وانتقال أقل البلدان نموا إلى خارج دائرة الضعف النُظُمي؛ والشمول والإنصاف في جميع البلدان.

13 - وتشمل الثغرات الحرجة نقص المعروض من التكنولوجيات اللازمة لتحقيق العديد من الأولويات الإنمائية؛ وتَرَكُّز الاستثمارات والقدرات العالمية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بشدة في بضعة بلدان؛ وضعف القدرات والأصول المعرفية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في معظم البلدان النامية على الرغم من ظهور الصين وبلدان أخرى في الجنوب العالمي بوصفها أقطابا للابتكار. ولم تكن الترتيبات السياساتية لنقل التكنولوجيا مواتية، ولم يكن انتشار التكنولوجيات للتصدي لتحديات المناخ والجوائح العالمية كافيا.

ولا تكفي الأطر والمؤسسات القائمة في كثير من الأحيان لا لتحفيز الابتكار في بيئة ديناميكية تتطور فيها محركات الابتكار باستمرار، ولا لكفالة الوصول إلى منتجات الابتكار، وبخاصة في سياق مواجهة الطوارئ. وهناك أوجه إجحاف شديدة، منها أوجه الإجحاف الاجتماعية والجنسانية، في إمكانية الاستفادة من الفرص التي يتيحها العلم والتكنولوجيا والابتكار، مثل التعليم في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وفي نواتج نظم العلم والتكنولوجيا والابتكار على حد سواء.

14 - ولا تزال التحديات القائمة منذ أمد طويل تتسم بالحدة بالنسبة للبلدان النامية، ولكنها تتفاقم في اقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين الذي تحركه الأصول المعرفية وتهيمن عليه احتكارات حقوق الملكية الفكرية. ونحن نمر بمفترق طرق حيث لا تزال الحكومات تعمل على التصدي للتحديات القائمة منذ أمد طويل وتواجه في الوقت نفسه جيلا جديدا من التحولات والاتجاهات العالمية. فهناك تحولات مستمرة في أنشطة الابتكار والبحث والتطوير من حيث الكيفية التي تجري بها والمواقع التي تجري فيها، وفي العوامل المحركة لنمو الإنتاجية. وهي تشمل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي مع زيادة الأمولة وتزايد أهمية الأصول غير الملموسة؛ وزحف الثورة الصناعية الرابعة؛ والتغيرات الديمغرافية من قبيل شيخوخة السكان في البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التنمية والطاقات الكامنة غير المستغلة لدى السكان الشباب في العديد من البلدان النامية؛ وتغير المناخ؛ والواقع الجيوسياسي الجديد الذي يرتبط بأمور من بينها توزيع المعادن الحرجة للانتقال الطاقي؛ والتطورات التي تحدث في الزراعة العالمية.

15 - وتوفر تلك التطورات قدرا هائلا من الإمكانات الكامنة، ولكنها تطرح قدرا مماثلا من التحديات. فهذه التطورات يمكن أن تسهم في تحقيق الأولويات العامة أو أن تعرقل تحقيقها، حيث تحدد الكيفية التي تُوزع بها الفوائد الناتجة عن الاقتصاد الجديد، على حسب الكيفية التي تُسخَّر بها في الأطر السياساتية المحلية والعالمية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وفي التشريعات المقابلة لها.

16 - ويستلزم السياق الحالي إجراء مناقشة جوهرية بشأن النظم الإيكولوجية الوطنية والعالمية للابتكار، وهي مناقشة ينبغي أن تؤدي إلى إعادة صياغة الخطاب السياساتي والسياسة المتعلقة بالابتكار والنظم الإيكولوجية للابتكار. ويعالج عمل اللجنة في عامي 2023 و 2024 تلك التحديات ويركز على المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية باعتبارها جزءا مهما من منظومة ابتكار تؤدي وظيفتها بشكل جيد.

تشكل حقوق الملكية الفكرية أداة سياساتية رئيسية في منظومة ابتكار تؤدي وظيفتها بوسعها النهوض بالتنمية والتغيير الهيكلي والإنصاف وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات

17 - لا يمثل الابتكار غاية في حد ذاته ولكنه يخدم غايات متعددة تتجاوز نطاق النمو الاقتصادي، لتشمل إحداث التغيير الهيكلي، وتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات. وتشكل حقوق الملكية الفكرية أداة سياساتية في النظم الإيكولوجية للابتكار. ويتمثل الهدف من منح هذه الحقوق في تحفيز الابتكار وكفالة نشر فوائده. ولا توجد أدلة تستند إليها الخرافة القائلة بأنه كلما ازدادت حماية البراءات قوة، ازداد الوضع تحسنا. فالحماية القوية لبراءات الاختراع يمكن أيضا أن تؤدي إلى نشوء عقبات تعيق الابتكار وتحد من نشر فوائد التقدم العلمي.

18 - ويتسم نظام الملكية الفكرية الحالي (الأطر الوطنية والإقليمية والدولية) بالاختلال الوظيفي من نواح عديدة فيما يتعلق بأغراض التنمية المنصفة والمستدامة. فالقواعد والمؤسسات القائمة لم تنشأ بهدف دعم الابتكار أو نشر التكنولوجيات الجديدة لأغراض التنمية أو لمواجهة الصدمات التي تحدث على نطاق

الكوكب. وهي تميل إلى مكافأة المبتكرين على حساب المستخدمين. وتتجاوز حماية الملكية الفكرية في كثير من الأحيان حدود ما هو ضروري لتحفيز الابتكار، فتؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ونقص المعروض من المنافع العامة، والحد من نشر فوائد الابتكار على الصعيد العالمي، الأمر الذي يسهم في نشوء أوجه إجحاف جديدة.

19 - وتتيح الاتفاقات الدولية القائمة للحكومات حيزا سياساتيا للموازنة بين هدفي الابتكار والوصول في شكل هوامش مرونة مثل الترخيص الإلزامي والشراء الحكومي، ولصياغة وتنفيذ أطر وسياسات للملكية الفكرية تناسب أولوياتها الوطنية. وتترسخ هوامش المرونة بقوة في الأطر والممارسات القانونية في الاقتصادات المتقدمة تكنولوجيا، لتحقيق الأهداف العامة. ويتجلى ذلك في استخدام التراخيص الإلزامية المتعلقة بالتدابير المضادة للجوائح في العديد من البلدان التي لديها أطر للملكية الفكرية ونظم إيكولوجية للابتكار تتسم برسوخها. غير أن البلدان النامية تواجه عقبات في الاستفادة من هوامش المرونة نتيجة للثغرات في المعلومات، والجزاءات التجارية وغيرها من أشكال الضغط السياسي، والأطر القانونية الوطنية غير المتوافقة.

يمكن للبلدان النامية أن تستغل الحيز السياساتي القائم بمزيد من الفعالية في سعيها لتحقيق الأولويات المتعلقة بالتنمية والإنصاف والقدرة الإنتاجية

20 - تحتاج البلدان إلى أطر سياساتية للابتكار تكون مصممة خصيصا وفقا لأولوياتها المحددة. وتحتاج البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التطور في ميدان العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى نُهُج مختلفة.

21 - ويتوافر لدى جميع البلدان حيز سياساتي يتيح لها أن تستخدم مجموعة من الأدوات السياساتية والنهج المتعلقة بالملكية الفكرية في سعيها لتحقيق الأولويات الإنمائية الوطنية. وتتاح فرص كبيرة لاستخدام حقوق الملكية الفكرية بمزيد من الفعالية باعتبارها حافزا لتنشيط الابتكار المحلي في البلدان النامية، بسبل منها حق المؤلف في الصناعات الإبداعية، ونماذج الانتفاع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحماية معارف الشعوب الأصلية في التصميم. ويمكن كذلك استغلال هوامش المرونة على نحو يتسم بطابع استباقي أكبر لتحقيق الأولويات العامة، كأن تُستغل هذه الهوامش مثلا لخفض تكلفة الأدوية في إطار استراتيجية من استراتيجيات التصدي للجوائح. وستكون الخطوة الأولى هي استعراض العقبات الإدارية والقانونية التي تعرقل استغلال هوامش المرونة بفعالية.

22 - وسيكون الجيل الجديد من السياسات الصناعية، الذي بشرت بقدومه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأزمة المناخ، بحاجة إلى استخدام حقوق الملكية الفكرية، والحيز السياساتي المتاح في الأطر الدولية، كأدوات لبناء القدرات التكنولوجية والابتكارية المحلية. وتتيح المناقشات المستمرة بشأن الحيز السياساتي الخاص بالسياسات الصناعية والتجارة فرصة لإيجاد نهج متكامل يُتبع إزاء هذه المسائل.

23 - وتعد الصناعات الإبداعية الرقمية مثالا للصناعات المعرفية التي تمثل مجالات نمو تسهم في التنويع الهيكلي للاقتصادات، حيث توفر فرصا جديدة لإدرار الدخل. وتواجه هذه الصناعات تحديات تتمثل في إدارة حق المؤلف، والمفاوضات، وتوزيع الإيرادات بين المنصات والمبدعين.

24 - وسيتطلب الانتقال الطاقي في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، تحقيق الأهداف المتعلقة بالتوسع في إمكانية الوصول إلى الطاقة النظيفة وبنشر الهياكل الأساسية للطاقة النظيفة على حد سواء.

ويتطلب ذلك النظر في تحديات متعددة، من بينها محدودية التمويل، وتَرَكُّز حقوق الملكية الفكرية وسلاسل الإمداد في مجال التكنولوجيا النظيفة، والتدابير التجارية الانفرادية المتصلة بالبيئة. ومن النُهُج المجدية التي يمكن اتباعها نهج يتمثل في تطوير التكنولوجيا وملكيتها بشكل تشاركي في ظل آليات مستندة إلى مبدأي الإنصاف والشفافية، وتوفير تمويل ابتكاري للتطوير التكنولوجي، واستخدام حلول التكنولوجيا النظيفة في تحسين سبل العيش وبناء قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود.

يلزم أن يُعاد تقييم النظام العالمي القائم لدعم الابتكار من أجل التنمية لجعله نظاما وافيا بالغرض المنشود منه وهو كفالة تسخير الابتكار لتحقيق المنافع العامة العالمية والإقليمية وتصدي البلدان لتحديات القرن الحادي والعشرين

25 - نشأ النظام الدولي للملكية الفكرية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ولم يعالج الحاجة الماسة إلى تكنولوجيا متاحة للجميع كمنفعة عامة عالمية لمواجهة الصدمات التي تحدث على نطاق الكوكب (تغير المناخ والجوائح) في القرن الحادي والعشرين. ويلزم وضع نماذج أفضل لأنشطة البحث والتطوير التعاونية لمواجهة تحديات من قبيل تغير المناخ ولتشجيع التوسع في هذه الأنشطة في البلدان النامية. وتشمل الأمثلة على هذه النماذج نموذج الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، الذي تُمنَح فيه البحوث براءات اختراع ولكن يُتاح الوصول إلى التكنولوجيا بالمجان. ولنماذج التعاون والتمويل في ميدان الابتكار والبحث والتطوير أشكال أخرى متعددة يقدم كل منها حلولا ودروسا تصلح للتطبيق في مواقف مختلفة.

26 - وتنطوي الأطر المشتركة بين بلدان الجنوب والأطر الإقليمية التي تحفز الابتكار في البلدان النامية ولصالحها على قدر كبير ومتنام من الإمكانات الكامنة ولكنها غير مستغلة استغلالا كافيا. وتتيح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مثالا على فرصة لوضع سياسة إقليمية متسقة في مجال حقوق الملكية الفكرية تكون داعمة لتحقيق أهداف التحول الهيكلي، والشمول والإنصاف، ومعالجة قضايا مثل المعارف التقليدية والتعبير التقليدي والموارد الوراثية، والوصول إلى استخدام نماذج الانتفاع. وتلزم زيادة الاستثمار في البحوث السياساتية وتبادل الخبرات بشأن النُهج التي نجح تطبيقها في البلدان النامية.

27 - ولم يتحقق الأثر المنشود من تنفيذ الأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا ودعم التنمية في الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وتمثل التحديات في ميدان العلم والتكنولوجيا والابتكار والدور الذي تؤديه أطر الملكية الفكرية مسألة مهملة في المنظمات الدولية المكلفة بولايات متعلقة بالتنمية. وينبغي لهذه المنظمات أن تقدم إلى البلدان النامية دعما استباقيا على المستوى القطري لتطوير هيكل الملكية الفكرية وأطره السياساتية، ونشر الملكية الفكرية باعتبارها أداة من أدوات السياسات الإنمائية، ولاستغلال هوامش المرونة التي توفرها الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وغيرها من التدابير الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة. ويشمل ذلك تقديم تحليل سياساتي للنهج البديلة. وينبغي للمنظمات الدولية أيضا أن توسع نطاق عملها في مجال الحوكمة العالمية للاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيات الجديدة.

28 - وينبغي إعلاء أهمية الابتكار وحقوق الملكية الفكرية في عملية الخروج من فئة أقل البلدان نموا، بما يشمل أهمية كل منهما في تقييمات أثر الخروج من تلك الفئة وفي وضع استراتيجيات الانتقال السلس واستراتيجيات إنمائية لفترة ما بعد الخروج. وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز التركيز على دور الملكية الفكرية كعامل يحفز الابتكار وإمكانية الوصول وعقبة تعترض طريقهما على حد سواء، ودورها كأداة سياساتية لتحقيق التحول الهيكلي والإنصاف بما يشمل إدارة هوامش المرونة واستغلالها بشكل استراتيجي.

الفصل الثالث

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا لعام 2024

ألف - مقدمة

29 - يستند تحديد أقل البلدان نموا - التي تعرف بأنها بلدان منخفضة الدخل تعاني من عوائق هيكلية شديدة تعترض طريق التنمية المستدامة - إلى ثلاثة معايير وهي: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي؛ والدليل القياسي للأصول البشرية؛ ومؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي.

30 - وتجري عملية الخروج من فئة أقل البلدان نموا وفقا للإجراءات المحددة في قرار الجمعية العامة 209/59 والمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها اللجنة في عام 2007 وأيدها المجلس.

31 - واعتُمدت في عام 2023 أحدث تحسينات للمعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا وإجراءات التطبيق، بما يشمل الحدود الدنيا. وتحضيرا للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، أجرى فريق خبراء استعراضا أوليا لقائمة أقل البلدان نموا في كانون الثاني/يناير 2024. وتشاورت اللجنة أيضا مع ممثلي البلدان بشأن آرائهم المتعلقة بالخروج من فئة أقل البلدان نموا ونظرت في التقييمات المتعلقة بالخروج من تلك الفئة، استنادا إلى موجزات بيانات مواطن الضعف التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتقييمات الأثر التي أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة المؤشرات التكميلية للخروج.

باء - المعايير المطبقة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2024

32 - يبين الجدول أدناه قيم المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نموا في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2024. وتُتاح على الموقع الشبكي للجنة البيانات الخاصة بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تقع في مناطق نامية[1].

الجدول 1

القيم التي حققتها جميع أقل البلدان نموا في المعايير المستخدمة في استعراض السنوات الثلاث الذي أُجري في عام 2024

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (متوسط الفترة من عام 2020 إلى عام 2022)		*الدليل القياسي للأصول البشرية*		*مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي*	
بوروندي	298	جنوب السودان	19,3	إريتريا	56,4
اليمن	350	تشاد	21,5	جيبوتي	54,7
جنوب السودان	395	النيجر	25,5	جنوب السودان	54,5
أفغانستان	437	جمهورية أفريقيا الوسطى	29,4	الصومال	54,4
جمهورية أفريقيا الوسطى	473	الصومال	31,8	النيجر	54,2
ليبريا	473	أفغانستان	37,5	كيريباس	53,6
مدغشقر	487	بوروندي	45,5	موريتانيا	52,9

(1) متاح على العنوان الشبكي https://www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category/ldc-data-retrieval.html.

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (متوسط الفترة من عام 2020 إلى عام 2022)		الدليل القياسي للأصول البشرية		مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي	
موزامبيق	491	موزامبيق	45,8	توفالو	50,8
سيراليون	497	غينيا	46,4	تشاد	50,2
جمهورية الكونغو الديمقراطية	547	مالي	46,7	جزر سليمان	49,6
الصومال	573	بنن	48,6	مالي	49,0
النيجر	589	غينيا – بيساو	49,2	ليسوتو	47,8
ملاوي	606	ليبريا	50,6	بوركينا فاسو	46,9
إريتريا	609	أنغولا	55,2	أفغانستان	46,8
السودان	619	سيراليون	55,3	السودان	46,4
غامبيا	750	إثيوبيا	58,1	ليبريا	45,9
غينيا – بيساو	764	مدغشقر	58,6	غامبيا	45,5
بوركينا فاسو	835	جمهورية الكونغو الديمقراطية	59,5	ملاوي	43,2
مالي	838	بوركينا فاسو	59,9	السنغال	42,3
رواندا	843	ملاوي	60,5	اليمن	41,3
أوغندا	909	ليسوتو	60,7	تيمور – ليشتي	41,3
تشاد	922	توغو	61,1	موزامبيق	41,0
توغو	942	السودان	62,0	سان تومي وبرينسيبي	40,0
إثيوبيا	1 008	إريتريا	62,0	زامبيا	39,8
غينيا	1 037	اليمن	62,5	هايتي	39,1
جمهورية تنزانيا المتحدة	1 093	موريتانيا	64,5	سيراليون	38,7
زامبيا	1 113	هايتي	64,8	أنغولا	38,5
ليسوتو	1 184	تيمور – ليشتي	65,6	بوروندي	37,3
نيبال	1 300	أوغندا	66,3	جزر القمر	37,0
بنن	1 316	السنغال	66,7	إثيوبيا	36,9
ميانمار	1 381	رواندا	66,8	جمهورية الكونغو الديمقراطية	34,6
هايتي	1 536	جيبوتي	66,9	جمهورية أفريقيا الوسطى	34,2
السنغال	1 558	جمهورية تنزانيا المتحدة	68,1	بنن	34,2
كمبوديا	1 590	جزر القمر	68,7	غينيا – بيساو	34,0
جزر القمر	1 603	غامبيا	69,0	مدغشقر	32,3
موريتانيا	1 797	زامبيا	71,4	ميانمار	30,2
أنغولا	2 027	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	74,8	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	29,8
سان تومي وبرينسيبي	2 271	نيبال	76,3	نيبال	29,7
جزر سليمان	2 281	ميانمار	76,3	جمهورية تنزانيا المتحدة	29,5
تيمور – ليشتي	2 314	بنغلاديش	77,5	غينيا	29,2
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2 503	كمبوديا	77,8	توغو	29,1

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (متوسط الفترة من عام 2020 إلى عام 2022)		*الدليل القياسي للأصول البشرية*		*مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي*	
بنغلاديش	2 684	جزر سليمان	79,4	رواندا	28,2
كيريباس	2 916	كيريباس	84,6	أوغندا	28,2
جيبوتي	3 238	سان تومي وبرينسيبي	91,4	كمبوديا	24,1
توفالو	6 830	توفالو	92,9	بنغلاديش	21,9

الحدود الدنيا المؤهلة للخروج من فئة أقل البلدان نموا نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي: 306 1 دولارات أو أعلى؛ مؤشر الأصول البشرية: 66 أو أعلى؛ مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي: 32 أو أدنى

الحد الأدنى المؤهل للخروج من فئة أقل البلدان نموا استنادا إلى استثناء "الدخل فقط" نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: 912 3 دولارا أو أعلى

جيم - الأهلية للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا والخروج منها

1 - البلدان التي يُنظَر في إدراجها في فئة أقل البلدان نموا

33 - لم يستوف أي بلد جميع المعايير الثلاثة للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا.

2 - البلدان التي يُنظَر في خروجها من قائمة أقل البلدان نموا

34 - تلاحظ اللجنة أن 15 بلدا من أقل البلدان نموا تستوفي معايير الأهلية للخروج من فئة أقل البلدان نموا، أي أقل من عدد هذه البلدان في عام 2021 ببلد واحد. ومن بين هذه البلدان، خمسة بلدان كانت بالفعل في طور الخروج منها، وبلدان أوصي سابقا بخروجهما منها، وخمسة بلدان استوفت للمرة الثانية على التوالي معايير الخروج ونُظِر في إمكانية التوصية بخروجها، وثلاثة بلدان استوفت المعايير للمرة الأولى. وهناك ثلاثة بلدان استوفت معايير الخروج من تلك الفئة في عام 2021 ولم تعد مستوفية لها، في حين خرج بلد واحد منها في عام 2023. ويؤكد نقص التقدم المحرز على المستوى الكلي صعوبة البيئة العالمية التي تواجهها أقل البلدان نموا في إطار سعيها للخروج من تلك الفئة.

كمبوديا

35 - توصي اللجنة بخروج كمبوديا من فئة أقل البلدان نموا، وتلاحظ أنها تستوفي جميع المعايير الثلاثة للخروج منها للمرة الثانية على التوالي وبهوامش كبيرة. وترحب اللجنة بالتزام الحكومة القوي بالخروج من تلك الفئة. ونظرت في طلب الحكومة لإتاحة فترة تحضيرية ممتدة تبلغ خمس سنوات من أجل كفالة الانتقال السلس. ورأت اللجنة أن الطلب له ما يبرره وله مصداقيته. فقد استخدمت كمبوديا تدابير الدعم الدولي بفعالية، ولا سيما فرص الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي وترتيبات الملكية الفكرية، مما أسهم في ارتفاع مستوى مشاركة الإناث في سوق العمل. ولذلك فهي تحتاج إلى تنفيذ تدابير واسعة النطاق بشكل استثنائي لكي تستعد للخروج من فئة أقل البلدان نموا. ويجب أن تنهض كمبوديا بتنويع المنتجات والأسواق على حد سواء، وتبني قدرة إنتاجية تصمد في مواجهة التحولات الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية، كي تكفل قدرة البلد على المنافسة بدون تدابير الدعم الدولي الموجهة خصيصا لأقل البلدان نموا.

36 - ويلزم أن تزيد كمبوديا من الحيز المالي المتاح لها لكي تكتسب قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية والصحية والبيئية. ويلزم أيضا أن تركز كمبوديا على اغتنام الفرص الناشئة عن الانتقال الطاقي وأن تعزز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار (بما يشمل رأس المال البشري ومشاركة المرأة)، وهما أمران ضروريان للبلد إذا ما أراد الحفاظ على القوة الدافعة لتحقيق للتحول الهيكلي من خلال رفع مكانته في سلسلة القيمة والصعود إلى درجات أعلى في سلالم الإنتاجية والتطوير التكنولوجي، مع الاستفادة بشكل كامل من الحيز السياساتي الحالي الذي توفره الاتفاقات الدولية. وتحتاج كمبوديا إلى دعم مستمر من شركائها الإنمائيين والتجاريين في الاضطلاع بهذه الجهود، وكذلك للاضطلاع بالجهود الرامية إلى بناء القدرة على تحمل تغير المناخ.

جيبوتي

37 - توصي اللجنة بخروج جيبوتي من فئة أقل البلدان نموا. فجيبوتي تستوفي معايير الخروج من تلك الفئة للمرة الثانية على التوالي. وهي تستوفي معيار الدخل بهامش كبير وتستوفي معيار الدليل القياسي للأصول البشرية بهامش صغير. ويمكن أن يسهم التزام الحكومة القوي في الانتقال السلس نحو الخروج من هذه الفئة، بدعم مستمر من شركائها في التنمية. ونظرت اللجنة في طلب الحكومة الذي تلتمس فيه تحديد فترة تحضيرية ممتدة تبلغ خمس سنوات وترى أن الطلب له ما يبرره وله مصداقيته. فجيبوتي تحتاج إلى فترة ممتدة لتنفيذ تدابير تعالج بها ضعفها الشديد بشكل استثنائي، على النحو الذي يتبين من حصولها على ثاني أعلى درجة في مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي من بين جميع أقل البلدان نموا وعلى النحو الذي تؤكده الأحداث الإقليمية الأخيرة. وستوفر تلك الفترة لجيبوتي الوقت اللازم لزيادة قدرتها التنافسية والتغلب على أوجه الهشاشة عن طريق خفض تكلفة الكهرباء، وتحسين جودة خدمات الإنترنت وتوافرها بتكلفة ميسورة، وتنويع الاقتصاد بما يتجاوز الخدمات المتصلة بالموانئ، وزيادة الاستثمار العام في القطاعات الاجتماعية.

السنغال

38 - توصي اللجنة بخروج السنغال من فئة أقل البلدان نموا. فالسنغال تستوفي معيار الدخل وتستوفي بهامش صغير معيار الدليل القياسي للأصول البشرية، للمرة الثانية على التوالي. ورأت اللجنة أن طلب الحكومة الذي تلتمس فيه تحديد فترة ممتدة تبلغ خمس سنوات له ما يبرره. فستتيح تلك الفترة للبلد أن يستعد بفعالية للخروج من فئة أقل البلدان نموا، بدعم من شركائه الإنمائيين والتجاريين، من خلال مواءمة الاستعدادات مع عمليات التخطيط الإنمائي، وإشراك جميع أصحاب المصلحة بشكل هادف، ومواصلة تحسين درجته في الدليل القياسي للأصول البشرية.

39 - وترحب اللجنة بالتزام الحكومة القوي بالخروج من فئة أقل البلدان نموا وترحب بقرار إدماج مسألة الخروج في الخطة الإنمائية الوطنية للبلد. ويتطلب الانتقال الناجح والسلس تعزيز استراتيجيات التنويع والتصنيع والتطوير العلمي والتكنولوجي. ويشمل ذلك تنقيح الأطر التشريعية للاستفادة بشكل كامل من الحيز السياساتي الذي توفره الاتفاقات الدولية واتفاق بانغي الإقليمي بشأن حقوق الملكية الفكرية. ويستلزم الانتقال السلس أيضا تعزيز نظام التعليم في البلد لكفالة رفع معدلات إكمال التعليم، ويستلزم كذلك معالجة أوجه التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية، بسبل منها تحسين البنية التحتية الأساسية والتوصيلية في المناطق الريفية.

جزر القمر

40 - أرجأت اللجنة اتخاذ قرار بشأن إمكانية التوصية بخروج جزر القمر من فئة أقل البلدان نموا إلى استعراض السنوات الثلاث الذي سيجري في عام 2027. فبالرغم من أن البلد يستوفي معيار الدخل ومعيار الدليل القياسي للأصول البشرية للمرة الثانية على التوالي وأنه مؤهل للخروج من فئة أقل البلدان نموا، أبرزت الأزمات العالمية المتعددة ضعف جزر القمر الشديد في مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية الخارجية. وبناء على ذلك، فإن قدرة جزر القمر على الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن غير مؤكدة، على النحو الذي أكدته الحكومة أيضا. وترحب اللجنة بالجهود الجادة والحازمة التي تبذلها الحكومة لتحديد مواطن الضعف الرئيسية ومعالجتها، وتبرز ضرورة زيادة الدعم الذي يقدمه الشركاء الإنمائيون.

ميانمار

41 - أرجأت اللجنة اتخاذ قرار بشأن إمكانية التوصية بخروج ميانمار من فئة أقل البلدان نموا. فبالرغم من أن البلد يستوفي جميع المعايير الثلاثة، كما فعل في استعراضي السنوات الثلاث السابقين، لا تظهر البيانات المتاحة ما تسبب فيه استيلاء الجيش على السلطة في عام 2021 من آثار سلبية حادة على التنمية في البلد. فقد حدث تدهور كبير في حالة البلد الاجتماعية - الاقتصادية منذ ذلك الحين. وتلاحظ اللجنة أيضا وجود تفاوتات فيما بين مصادر البيانات الدولية بشأن مستوى الدخل. وكانت اللجنة قد أرجأت اتخاذ قرار بشأن ميانمار في عام 2021 بسبب شواغل متعلقة باستدامة التقدم الإنمائي نجمت عن الاستيلاء على السلطة الذي حدث قبيل استعراض عام 2021. وتشير الدلائل إلى أن التقدم المحرز في السنوات التي سبقت استيلاء الجيش على السلطة قد تراجع وأن الظروف الاجتماعية - الاقتصادية من المرجح أن تواصل تدهورها.

تيمور - ليشتي

42 - لم تعد تيمور - ليشتي مؤهلة للخروج من فئة أقل البلدان نموا لأنها لا تستوفي الآن سوى معيار الدخل. وقد أرجأت اللجنة في السابق اتخاذ قرار بشأن إصدار توصية نظرا للشواغل المتعلقة باستدامة التقدم الإنمائي المحرز في البلد. وترحب اللجنة بالحوار البناء والمثمر الذي أجرته مع الحكومة. وهي تعرب عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة للتصدي لمشكلة قائمة منذ أمد طويل تتمثل في ارتفاع معدلات التقزم بصورة غير عادية، وتشجع الحكومة وشركاءها على التعجيل بتنفيذ التدابير اللازمة لمعالجة العوامل المتعددة الأبعاد لنقص التغذية لدى الأطفال. وتتفق اللجنة أيضا مع الحكومة في شواغلها فيما يتعلق باستدامة النموذج الاقتصادي الحالي والاعتماد على صندوق النفط في إدرار الإيرادات للدولة. ويكتسي التنويع الاقتصادي وإقامة قطاع خاص حيوي أهمية أساسية في تمكين البلد من البدء في اتخاذ خطوات على مسار يقوده إلى الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا.

زامبيا

43 - لم تعد زامبيا مؤهلة للخروج من فئة أقل البلدان نموا لأنها تستوفي الآن معيارا واحدا فقط، وهو الدليل القياسي للأصول البشرية، نتيجة لتراجع الدخل منذ استعراض السنوات الثلاث السابق. وترحب اللجنة بالحوار البناء والمثمر الذي أجرته مع الحكومة. ومما لا شك فيه أن كلا من التزام الحكومة القوي بالخروج من فئة أقل البلدان نموا والأنشطة التحضيرية التي اضطلع بها بالفعل سيسهمان في عملية خروج سلس من تلك الفئة بمجرد أن يكون البلد مؤهلا للخروج منها مرة أخرى في استعراض مقبل. ويمثل التغلب على

عدم استقرار الاقتصاد الكلي الأولوية الفورية الرئيسية ويتطلب دعما في تسوية مسألة إعادة هيكلة الديون يقدمه شركاء البلد الإنمائيون وكذلك الدائنون من القطاع الخاص. وعلى المدى الأطول، من الضروري الحد من الاعتماد المفرط على صادرات النحاس ليس لتحقيق التنويع الاقتصادي فحسب، بل أيضا لكفالة استقرار الاقتصاد الكلي.

3 - البلدان الأخرى

44 - استوفت ثلاثة بلدان معايير الأهلية لأول مرة، وهي: أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا. فقد استوفت البلدان الثلاثة جميعها معيار مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي، واستوفت بهوامش منخفضة نسبيا معيار الدليل القياسي للأصول البشرية، في حين لم تستوف معيار الدخل. وتمشيا مع الإجراءات المعمول بها، ستنظر اللجنة في أهلية هذه البلدان وفي إمكانية التوصية بخروجها من فئة أقل البلدان نموا في استعراض السنوات الثلاث الذي سيجري في عام 2027.

45 - ولا تزال توفالو وكيريباس مؤهلتين للخروج من فئة أقل البلدان نموا، حيث تجاوزتا الحد الأدنى للدخل والحد الأدنى للدليل القياسي للأصول البشرية بهامشين كبيرين بينما لا تزالان تظهران درجة عالية جدا من الضعف في مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي. وأشارت اللجنة إلى أنها قد أوصت بخروج توفالو (في عام 2012) وكيريباس (في عام 2018) من تلك الفئة، ولكن المجلس أرجأ مرارا نظره في تينك التوصيتين. وتنوه اللجنة بالمشاورات التي أجرتها مع كلا البلدين منذ الاستعراض السابق بشأن مسألة الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وتعيد التأكيد على أن خروج البلدان من تلك الفئة يجب ألا يُنظر إليه على أنه إشارة إلى أن تلك البلدان لم تعد بحاجة إلى معاملة خاصة. فضعف تلك البلدان الشديد والدائم إزاء تغير المناخ يتطلب دعما محددا ومستمرا ومتيسرا على الصعيدين المالي والتقني خارج نطاق تدابير الدعم الموجهة خصيصا لأقل البلدان نموا. وتعتقد اللجنة أن إبقاء البلدان في فئة أقل البلدان نموا لفترة طويلة، في حين أنها لم تعد تشترك مع هذه المجموعة من البلدان في خصائصها الأساسية، يؤدي إلى عدم التجانس في تلك الفئة وإلى مخاطر سلبية تنال من مصداقيتها.

الفصل الرابع

الرصـــد المعزز للبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت منها بالفعل

ألف - مقدمة

46 - وفقا للولاية المنصـــوص عليها في قرار المجلس 10/2023 وقرار الجمعية العامة 221/67، رصـــدت اللجنة التقدم الإنمائي الذي تحقق في ثلاثة بلدان خرجت مؤخرا من فئة أقل البلدان نموا، وهي بوتان، وغينيا الاســـتوائية، وفانواتو، وفي ســـتة بلدان هي في طور الخروج من تلك الفئة، وهي أنغولا، وبنغلاديش، وجزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسان تومي وبرينسيبي، ونيبال. وتُتاح على الموقع الشبكي للجنة تقارير الرصد المفصلة، مقترنة بتوصيات تتعلق بالأولويات السياساتية واحتياجات الدعم وكذلك التقارير الكاملة المقدمة من البلدان. ويبين الجدول أدناه النتائج التي حققتها أقل البلدان نموا في المعايير بالمقارنة بالحدود الدنيا المؤهلة للخروج من فئة أقل البلدان نموا التي حُددت في اســـتعراض السنوات الثلاث الذي أُجري في عام 2024.

الجدول 2

تطبيق المعايير الخاصة بأقل البلدان نموا على البلدان الخاضعة للرصد، عام 2024

	المعايير الخاصة بأقل البلدان نموا		
	نصـــيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	*الدليل القياســـي للأصول البشرية*	*مؤشـــر الضـــعف الاقتصادي والبيئي*
الحد الأدنى المؤهل للخروج من فئة أقل البلدان نموا	≤1 306	≤66,0	≥32,0
البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نموا			
بوتان	3 311	79,4	31,2
غينيا الاستوائية	5 768	69,9	19,3
فانواتو	3 420	75,8	46,0
البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا			
أنغولا	2 027	55,2	38,5
بنغلاديش	2 684	77,5	21,9
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2 503	74,8	29,8
نيبال	1 300	76,3	29,7
سان تومي وبرينسيبي	2 271	91,4	40,0
جزر سليمان	2 281	79,4	49,6
المتوسطات			
أقل البلدان نموا	1 307	59,6	40,6
البلدان النامية الأخرى	9 358	88,0	31,9

المصدر: أمانة لجنة السياسات الإنمائية.

ملاحظة: التفاصيل المتعلقة بالمعايير الخاصة بأقل البلدان نموا متاحة على الموقع الشبكي للجنة.

باء - البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نموا

بوتان

47 - خرجت بوتان من فئة أقل البلدان نموا في كانون الأول/ديسمبر 2023، وهو إنجاز هام اعترفت به الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن البلد تلقى ضربة قاسية وجهتها جائحة كوفيد-19 لاقتصاده، لا سيما بسبب توقف السياحة، فقد تمكن من التعافي بسرعة ومن استئناف مسار تقدمه. وتشمل التحديات على المدى المتوسط تزايد العجز المالي وعجز الحساب الجاري، في حين تشمل التحديات الطويلة الأجل جهود التنويع، والحد من الاعتماد على صادرات الطاقة الكهرمائية، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحولات البيئية. وتنبه اللجنة إلى أن الهدف المتمثل في الوصول إلى مركز الدخل المرتفع بحلول عام 2034 الذي حُدد في الخطة الإنمائية الوطنية قد يكون مفرطا في الطموح. وهي تقترح أن يُنظَر في أوجه التطور في قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الرقمي، مع التركيز على تعزيز رقمنة قطاع الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يُشدد على معالجة الفجوة في القدرة الإنتاجية وإدماج الزراعة في الخطط المقبلة باعتبارهما خطوتين حاسمتين للمضي قدما. واللجنة أيضا تقر وتدعم طلبات البلد التي يلتمس فيها الحصول على مزيد من الدعم من الأمم المتحدة، من خلال مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا، مثل الدعم بشأن عملية التبادل والرصد فيما بين بلدان الجنوب.

غينيا الاستوائية

48 - واجهت غينيا الاستوائية، منذ خروجها من فئة أقل البلدان نموا في عام 2017، انخفاضا سريعا في الدخل الحقيقي، يعزى إلى حد كبير إلى تراجع إنتاج النفط. وعلى الرغم من الازدهار الاقتصادي الهائل الذي حققه البلد في التسعينيات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد واجه صعوبة في تشجيع التنمية على نطاق واسع، مع محدودية الاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم. ولا تزال هناك تحديات مستعصية تعوق التقدم، من بينها ضعف الحوكمة وانعدام الشفافية واستشراء الفساد. وتشدد اللجنة على الحاجة الماسة إلى قيام غينيا الاستوائية بإرساء أساس اقتصادي متين لتنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على قطاع النفط والغاز وقيامها بالاستثمار في الأصول البشرية.

فانواتو

49 - خرجت فانواتو من فئة أقل البلدان نموا في عام 2020، على الرغم من أنها لا تزال شديدة التأثر بالصدمات الخارجية والبيئية، مثل تلك الناجمة عن كوفيد-19 والأعاصير المتكررة. وتعمل الحكومة بجدية على تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس الخاصة بها وتلتمس الحصول على دعم إضافي من منظومة الأمم المتحدة، لا سيما من خلال مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا، لإدماج الاستراتيجية في عمليات التخطيط والميزنة والرصد.

جيم - البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا

أنغولا

50 - لم تعد أنغولا تستوفي المعايير المؤهلة للخروج من فئة أقل البلدان نمو، إذ إن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ظل يتراجع لعدة سنوات حتى انخفض إلى ما دون الحد الأدنى المؤهل للخروج من تلك الفئة استنادا إلى استثناء "الدخل فقط" في عام 2024. وعلاوة على ذلك، فقد حدث تحسن طفيف في الدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي، إذ لا تزال النتائج المُحققة فيهما بعيدة جدا عن الحدَّين الأدنيين المؤهلين للخروج من تلك الفئة. وتطرح بيئة الاقتصاد الكلي تحديات عديدة، تشمل انخفاض إنتاج النفط، وارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملة، وتقييد القدرة المالية، وكبر حجم الالتزامات المتعلقة بخدمة الديون، ومحدودية القدرات الإنتاجية. وتؤدي العوامل الخارجية مثل تقلب أسعار النفط الدولية وعدم الاستقرار الجيوسياسي إلى تفاقم العقبات التي تعرقل التنمية في البلد. وتخلص اللجنة، بناء على هذه النتيجة، إلى أن عملية الخروج من فئة أقل البلدان نموا ينبغي أن تبدأ من جديد عندما تستوفي أنغولا معايير الخروج مرة أخرى، وفقا للإجراءات المعمول بها، وفي استعراض مقبل من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات. وتثني اللجنة على الحكومة لالتزامها الراسخ بتنويع الاقتصاد والتصدي للتحديات التي يفرضها النمو السكاني. وتشدد على أهمية الجهود الحازمة التي تبذلها الحكومة لكي تنفذ بفعالية خطتها الإنمائية الوطنية، والتي يتوقع أن تعيد أنغولا إلى المسار الذي يقودها إلى الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتسهم في وضع استراتيجية فعالة للانتقال السلس بمجرد استئناف العملية.

بنغلاديش

51 - تحرز بنغلاديش تقدما كبيرا نحو الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا. وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، فقد خفف البلد من آثارها السلبية بفعالية وهو مستمر في إظهار تقدم ملحوظ في مجال التنمية. ويتجلى ذلك التقدم في التحسن الذي حدث في غالبية المؤشرات الخاصة بأقل البلدان نموا وفي عدةٍ من المؤشرات التكميلية للخروج من فئة هذه البلدان. غير أن الآثار السلبية لأزمات الغذاء والطاقة والتمويل التي ترتبت على الحرب في أوكرانيا والتشدد النقدي العالمي أدت إلى نشوء تحديات على مستوى الاقتصاد الكلي، يجري حاليا التصدي لها. وتوصي اللجنة بأن تضع بنغلاديش الصيغة النهائية لاستراتيجية الانتقال السلس الخاصة بها في عام 2024، وبأن تداوم على تنفيذ سياسات سليمة، مع التركيز بشكل خاص على الإصلاح الاقتصادي الهيكلي. وبالنظر إلى أهمية الدعم الموجه خصيصا لأقل البلدان نموا في تحقيق التقدم الإنمائي الذي تحقق، يلزم على سبيل الاستعجال أن يقوم المجتمع الدولي، بما يشمل شركاء البلد التجاريين والأمم المتحدة، بتقديم الدعم المطلوب لبنغلاديش.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

52 - ما زالت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مستوفية لجميع المعايير الخاصة بأقل البلدان نموا وهي تحرز تقدما باتجاه الخروج المستدام من هذه الفئة. ويؤكد اعتماد الحكومة لاستراتيجية انتقال سلس في عام 2023، بعد إعدادها بصورة شاملة وفعالة، التزامها بإحراز تقدم. وعلى الرغم من أن البلد نجح في التغلب على العديد من التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وأزمتي الغذاء والطاقة العالميتين، فإنه يواجه صعوبات ملحوظة في ضبط قيمة عملته ومستويات ديونه. وتنصح اللجنة بمواصلة تنفيذ سياسات الاقتصاد

الكلي المناسبة لمعالجة تلك المسائل تمشيا مع استراتيجية الانتقال السلس وغيرها من الاستراتيجيات ذات الصلة. وهي تشدد على أهمية توفير الدعم الدولي في إدارة الديون والتنويع الاقتصادي.

نيبال

53 - تتقدم نيبال بخطوات ثابتة نحو الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا. فقد اقترب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من الحد الأدنى المؤهل للخروج من تلك الفئة في عام 2024 وما زال البلد مستوفيا لمعيار الدليل القياسي للأصول البشرية ومعيار مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي. ووصلت الحكومة إلى المراحل النهائية من عملية تنقيح استراتيجية الانتقال السلس، حيث تقوم بمواءمتها مع الخطة الإنمائية الوطنية. وعلى الرغم من أن الاقتصاد شهد تباطؤا كبيرا بسبب جائحة كوفيد-19 وأن أزمات الغذاء والطاقة والتمويل العالمية تسببت في نشوء تحديات على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد كان التعافي سريعا نسبيا، لا سيما مع انتعاش قطاعي السياحة والصناعة التحويلية. وستكون للجهود المستمرة في تنفيذ سياسات فعالة تركز على التنويع الاقتصادي والسياسة التجارية (مقترنة بتشجيع الاستثمار) والحد من مخاطر الكوارث أهمية حاسمة في بلوغ هدف الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا.

كفاية الفترة التحضيرية التي تبلغ خمس سنوات

54 - في استعراض السنوات الثلاث الذي أُجري في عام 2024، أجرت اللجنة تحليلا لتحديد ما إذا كانت الفترة التحضيرية لبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال طويلة بالقدر الكافي. وترى اللجنة أن البلدان الثلاثة جميعها خففت بفعالية إلى حد ما من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 وأحرزت تقدما كبيرا في الاستعداد للخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا وتحقيق الانتقال السلس بعد الفترة التحضيرية الممتدة التي تبلغ خمس سنوات. وأقرت بأنه لا يلزم تمديد الفترة التحضيرية الإضافية لتلك البلدان إلى ما بعد عام 2026. وستظل اللجنة ترصد عن كثب التقدم المحرز في إعداد وتنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس، بما في ذلك الدعم الذي تتلقاها تلك البلدان من الشركاء الإنمائيين والتجاريين.

سان تومي وبرينسيبي

55 - تتقدم سان تومي وبرينسيبي باتجاه الخروج من فئة أقل البلدان نموا في عام 2024. وقد اختارت الحكومة ألا يكون لديها خطة منفصلة للانتقال السلس، وأن تدمج بدلا من ذلك العناصر الرئيسية لتدابير الانتقال السلس في خطتها الإنمائية الوطنية. وفي حين أن آثار جائحة كوفيد-19 على النمو لم تكن كبيرة، فلا يزال الأساس الاقتصادي للبلد هشا ومعتمدا بشدة على المساعدات الخارجية، بينما لا تزال قاعدته الإنتاجية والتصديرية محدودة. وتنشأ تحديات عن ارتفاع التضخم، المدفوع بزيادات في أسعار المواد الغذائية والطاقة والسلع الاستهلاكية الأخرى، إلى جانب انخفاض الاحتياطيات الأجنبية الناجم عن محدودية الإيرادات واتساع نطاق الواردات. وتوصي اللجنة بزيادة مشاركة الحكومة في آلية الرصد المعززة لرصد التقدم الإنمائي المستمر للبلد بعد الخروج من فئة أقل البلدان نموا.

جزر سليمان

56 - استأنفت جزر سليمان استعداداتها للخروج من فئة أقل البلدان نموا، بعد أن أُرجئ خروجها منها إلى عام 2027. وترحب اللجنة باعتماد التمديد تمشيا مع آلية الرصد المعززة الخاصة بها. وقد وضعت

الحكومة خطة عمل شاملة وإطارا زمنيا ومخططا عاما لاستراتيجية الانتقال السلس، وهي تعمل على اعتماد هذه الاستراتيجية في عام 2024، وتتلقى المساعدة من منظومة الأمم المتحدة. وتسلط اللجنة الضوء على أهمية التصدي للتحديات العميقة الجذور التي تعترض تحقيق الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا، بما فيها تلك المتعلقة بالحاجة إلى تنفيذ عملية الخروج بطريقة شاملة للجميع وتلك المتعلقة بانخفاض مستوى القدرات الإنتاجية، من خلال تقديم الدعم الدولي في أوانه.

دال - آلية الرصد المعززة

57 - تسلّم اللجنة بالتقدم المحرز في تنفيذ آلية الرصد المعززة. فقد استفادت الآلية من عمليات الرصد الوطنية والدولية القائمة، حيث أدمجت العوامل المتعلقة بالأحداث المُعطِّلَة التي قد تؤثر على الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نموا، ونظرت كذلك في التحديات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

58 - ويتطلب التنفيذ الفعال لآلية الرصد المعززة تعاونا وثيقا بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا والانتقال السلس ونظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة. ولا بد أن تكون الآلية مرتبطة ارتباطا وثيقا برصد البلد نفسه لاستعداده للخروج من فئة أقل البلدان نموا ولتنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس.

59 - وتلاحظ اللجنة أن البلدان التي يجري رصدها لا تزال قدراتها الوطنية محدودة للمشاركة بشكل كامل في آلية الرصد المعززة وجني أقصى قدر من الفوائد. وتكرر اللجنة دعوة الدول الأعضاء إلى دعم الآلية على النحو المبين في قرار المجلس 10/2023 وقرار الجمعية العامة 258/76 (المرفق، الفقرة 284).

60 - وتلتزم اللجنة بالاستعراض والتحسين المستمرين لآلية الرصد المعززة، التي صُممت خصيصا للتعامل مع التحديات والسياقات الخاصة بكل بلد. وستواصل اللجنة استعراض الدروس المستفادة من تنفيذ آلية الرصد المعززة وإبلاغ المجلس في عام 2025 بالنتائج التي تخلص إليها. ورهنا بتوافر الموارد، ستنظر اللجنة في الخيارات المتعلقة بالتكييف والتحسين المستمرين للآلية للقيام على نحو أفضل بتلبية احتياجات البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت منها بالفعل. ويمكن أن تشمل مجالات التركيز الرئيسية ما يلي:

(أ) التحسن المستمر في تغطية البيانات ونجاعتها؛

(ب) توضيح إجراءات الرصد، وأدوار مقرري اللجنة القطريين، واجتماعات فريق الخبراء بشأن آلية الرصد المعززة؛

(ج) تبسيط العمليات المتعلقة بالرصد والاستجابة على المدى القصير الأجل وبوتيرة عالية؛

(د) تحسين تنسيق الدعم المعزز المقدم في إطار آلية الرصد المعززة، واستكشاف الموارد التي يمكن إتاحتها لأمانة اللجنة، وأوجه التآزر مع كيانات الأمم المتحدة ذات الخبرة الملائمة في المجال.

الفصل الخامس

الخروج من فئة أقل البلدان نموا – السياق العالمي

ألف – بيئة عالمية مليئة بالتحديات

61 – استعرضت اللجنة الكيفية التي يؤثر بها السياق العالمي المتغير على عمليات وآفاق الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وقد كانت البلدان التي خرجت من تلك الفئة منذ عام 2020 مضطرة لمجابهة زيادة في تواتر وشدة الأزمات العالمية، مثل جائحة كوفيد-19؛ والارتفاع الشديد في أسعار الغذاء والطاقة بسبب الحرب في أوكرانيا؛ وتصاعد أسعار الفائدة العالمية؛ والانخفاض الحاد في قيمة العملة في العديد من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية؛ والزيادة في الحمائية وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية والتوترات الجغرافية – الاقتصادية؛ والاضطرابات في سلسلة الإمداد وفي النقل؛ والنزاعات المسلحة؛ والنازحين؛ وازدياد حدة تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، تحدث عمليات الخروج من تلك الفئة وسط تغير تكنولوجي متسارع، يشمل أوجه تقدم سريع في الذكاء الاصطناعي، والتحول العالمي الخفيض الكربون، وهو تغير يطرح تحديات وفرصا على حد سواء.

62 – وتشير دلائل واضحة إلى أن التغيرات في البيئة العالمية لها آثار سلبية على الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وأن هذه الآثار كثيرا ما تتضخم إذا تفاعلت مع الصدمات المحلية. وتتجلى هذه الآثار بعدة طرق. أولا، تعطلت بعض عمليات الخروج من فئة أقل البلدان نموا، مما يتطلب تمديدات للفترة التحضيرية. وثانيا، شهدت بعض البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من عملية الخروج من تلك الفئة انحرافا عن المسار الذي يقودها إلى الخروج منها إذ إنها لم تعد مستوفية للمعايير اللازمة. وثالثا، زادت قتامة الآفاق المتعلقة بخروج العديد من أقل البلدان نموا التي لا تزال نتائجها أدنى بكثير من الحدود الدنيا اللازمة للخروج من تلك الفئة، الأمر الذي يزيد من خطر ترك تلك البلدان خلف الركب في عملية التنمية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على البلدان المتأثرة بالنزاعات. ورابعا، تواجه أقل البلدان نموا كلها تقريبا، بما فيها البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا، صعوبات في ظل تضاؤل الحيز المالي المتاح لها، وهو ما يزيد من صعوبة تنفيذ الاستثمارات اللازمة لتعزيز الإنتاجية وقدرات الابتكار للفترات التالية للخروج من تلك الفئة، والقيام أيضا بالتخفيف من أزمات تكاليف المعيشة الناجمة عن الصدمات المتعلقة بالأسعار. وتتسم هذه الصعوبات بالحدة بشكل خاص في البلدان التي واجهت بالفعل اختلالات في الاقتصاد الكلي على الصعيدين المحلي والدولي لفترات زمنية أطول.

63 – وعلى الرغم من هذه الصعوبات، لا يزال الالتزام بالخروج من فئة أقل البلدان نموا التزاما قويا بوجه عام لدى البلدان المدرجة في هذه الفئة. فقد أوصت اللجنة، في كل من الاستعراضين السابقين، بخروج ثلاثة بلدان من فئة أقل البلدان نموا، ورحبت جميع تلك البلدان خلال مشاوراتها مع اللجنة باقتراب خروجها من تلك الفئة.

64 – وتعتقد اللجنة أن التغيرات في البيئة العالمية وتجارب البلدان في عملية الخروج من فئة أقل البلدان نموا تتطلب التفكر في مفهوم الخروج، وتعزيز الدعم الدولي، وتكييف إطار الخروج.

باء - الاستجابة العالمية المطلوبة

1 - التفكير في مفهوم الخروج من فئة أقل البلدان نموا

65 - من المسلّم به على نطاق واسع أن الخروج من فئة أقل البلدان نموا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه محطة بارزة وليس نقطة النهاية على الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة. غير أن مواصلة التفكير قد تسفر عن فهم مشترك للأمور التي يلزم القيام بها في العصر الحالي والعصور المقبلة لتحقيق هدف الخروج من تلك الفئة ولكيفية المضي قدما بعد تحقيقه. وسيشمل هذا التفكير الكيفية التي تؤثر بها التغيرات الحالية في السياق العالمي على فهم فئة أقل البلدان نموا نفسها، بما يتجاوز فهمها على أنها تصنيف للبلدان النامية التي تواجه عوائق شديدة للغاية على طريق التنمية. وفي حين يقر العمل المفاهيمي بالطابع المتطور الذي اتسمت به فئة أقل البلدان نموا على مدى السنوات الخمسين الماضية، فإنه يجب أن يحلل ما إذا كان السياق العالمي الحالي يستلزم إدخال تغييرات على مجموعة العوائق التي تُحدد معالم هذه الفئة على أساسها وما يقترن بذلك من تدابير للتغلب على هذه العوائق.

66 - وتؤثر تلك المسائل المفاهيمية تأثيرا مباشرا على صياغة المفاهيم المتعلقة باستراتيجيات الانتقال السلس التي تُدعى البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا إلى إعدادها وتنفيذها بالتعاون مع شركائها الإنمائيين والتجاريين. وتُظهر التجربة أن البلدان تتبع نُهُجا مختلفة. فبعض البلدان تدمج استراتيجيتها للانتقال السلس في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة إدماجا كاملا دون إعداد وثائق وعمليات استراتيجية منفصلة للخروج من فئة أقل البلدان نموا. وتقوم بلدان أخرى بإعداد استراتيجيات منفصلة للانتقال السلس تتضمن صلات واضحة وصريحة تربطها بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وثمة طريقة ثالثة تجمع بين كلا النهجين، تُستخدَم فيها الاستراتيجيات الإنمائية القائمة أو المحدثة باعتبارها الصك الرئيسي للانتقال السلس بينما تُدرَج في وثائق محددة خاصة بالانتقال السلس إجراءاتٌ محددة تتصل مباشرة بالآثار المترتبة على الخروج من فئة أقل البلدان نموا.

67 - وقد يؤدي تحليل هذه التجارب وتعزيز التبادلات بين البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت منها بالفعل إلى توفير المزيد من التوجيه بشأن استراتيجيات الانتقال السلس. وسيشمل ذلك النظر في التوازن بين النُهُج الدفاعية التي تعالج الخسائر المحتملة للخروج من تلك الفئة وتلك التي تركز على التنمية المستدامة بعد الخروج منها. وسيشمل التوجيه أيضا الإطار الزمني لإعداد استراتيجيات الانتقال السلس وتنفيذها، وكذلك الدور المنوط بالشركاء الإنمائيين والتجاريين.

2 - تعزيز الدعم الدولي المقدم للخروج من فئة أقل البلدان نموا

68 - يتطلب السياق الحالي تحسين وزيادة الدعم المقدم للبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت منها بالفعل في الآونة الأخيرة. وينبغي للشركاء الإنمائيين والتجاريين أن يقدموا دعما سخيا، بسبل منها توسيع نطاق تدابير الدعم لأقل البلدان نموا. وترحب اللجنة بالتقدم المحرز في إطار منظمة التجارة العالمية في ذلك الصدد، ولكنها ترى أنه من الضروري بذل المزيد من الجهود، ولا سيما في الحالات التي تتسم فيها تدابير الدعم هذه بأهمية أساسية لتحقيق هدف الخروج من تلك الفئة. وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لتمويل التعافي من الكوارث وإعادة التأهيل بعدها والإجراءات المتعلقة بالمناخ، من المهم للغاية وجود ما يكفي من الأحكام بشأن الانتقال السلس في الصكوك المتعلقة بتغير المناخ وصناديق لإعادة التأهيل بعد الكوارث، بما يشمل تحسين إمكانية الوصول إلى مصادر بديلة. غير أن دعم

الخروج من فئة أقل البلدان نموا ينبغي ألا يقتصر على تمديد التدابير القائمة وينبغي أن يشمل تدابير محددة تكون موجهة لدعم مسار التنمية بعد الخروج من تلك الفئة. وتلاحظ اللجنة أن 15 بلدا من أقل البلدان نموا تستوفي معايير الأهلية للخروج من تلك الفئة، أي أقل من عدد هذه البلدان في عام 2021 ببلد واحد، في حين أن بلدا واحدا فقط خرج منها منذ استعراض السنوات الثلاث السابق. ويؤكد ذلك النقص في التقدم المحرز على المستوى الكلي صعوبة البيئة العالمية التي تواجهها أقل البلدان نموا في إطار سعيها للخروج من تلك الفئة.

69 - وترحب اللجنة بإنشاء مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا في عام 2022. فهذا المرفق، الذي اقترحته اللجنة لأول مرة في عام 2019، يمكن أن يوفر للبلدان خلال عملية الخروج ما تحتاج إليه بشدة من مساعدة تقنية تقودها البلدان ويحركها الطلب. بيد أن اللجنة تشعر بقلق بالغ إزاء بطء التقدم في تفعيل المرفق ومحدودية تمويله. وقد أنشأت الأمم المتحدة فئة أقل البلدان نموا وأولتها أولوية، واعتمدت جميع الدول الأعضاء الالتزامات المتعلقة بالخروج من تلك الفئة في برامج العمل الأخيرة لصالح أقل البلدان نموا. ومن ثم، فإن المساءلة عن تحقيق هدف الخروج السلس والمستدام من فئة أقل البلدان نموا لا تقع على عاتق حكومات البلدان التي هي في طور الخروج منها وحدها، بل يشترك في تحملها الشركاء الإنمائيون والتجاريون، بما في ذلك الأمم المتحدة. فمصداقية النظام الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، تتعرض للخطر إن لم تكن عمليات الخروج من فئة أقل البلدان نموا مستدامة.

3 - تهيئة إطار الخروج من فئة أقل البلدان نموا لتحقيق الغرض من إنشائه

70 - يتطلب السياق العالمي المتغير أيضا تحديث الإطار الحالي للخروج من فئة أقل البلدان نموا، لتهيئته لتحقيق الغرض من إنشائه. وينبغي أن يتضمن الإطار قواعد للتعامل مع حالات الانقطاع في تنفيذ عمليات الخروج من تلك الفئة بدلا من التعامل معها على أساس كل حالة على حدة. ويمكن أن يشمل ذلك قواعد بشأن ما يلي: (أ) تمديدات الفترات التحضيرية؛ (ب) التأجيلات التي تقررها اللجنة أو المجلس أو الجمعية العامة؛ (ج) الإجراءات التي تُتخذ في حالة فقدان أهلية الخروج من فئة من أقل البلدان نموا. ويلزم أن يُعاد النظر في مفهوم الفترة التحضيرية الموحدة البالغة ثلاث سنوات المنصوص عليها في الإطار الحالي، بالنظر إلى أن عمليات الخروج الخمس السابقة التي أُنجزت وجميع عمليات الخروج الجارية تشمل فترات تحضيرية أطول. وقد يلزم أيضا توفير المزيد من الإيضاح للصلات التي تربط بين رصد البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي خرجت منها بالفعل الذي تضطلع به اللجنة من خلال آلية الرصد المعززة الخاصة بها، وإعداد استراتيجيات الانتقال السلس وتنفيذها، والدعم المخصص للخروج من تلك الفئة.

71 - وفي السياق العالمي المتغير، لا يطول أمد الرصد الذي تقوم به اللجنة فحسب، بل تزداد متطلباته من حيث تقييم الصلات التي تربط بين الانتكاسات الإنمائية وعمليات الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وهو ما يقتضي إجراء استعراض للأداء الداخلي لآلية الرصد المعززة. وقد تؤثر إعادة النظر في مفهوم الخروج من فئة أقل البلدان نموا على الاستعراض الذي تجريه اللجنة كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا، وبالتالي فقد تتطلب إدخال تغييرات على المعايير الخاصة بأقل البلدان نموا، وإجراءات التطبيق، والمعلومات التحليلية التي تستخدمها اللجنة قبل أن تقدم توصياتها.

جيم - سبل المضي قدما

72 - تقتضي الحاجة بوضوح توسيع نطاق تقديم الدعم الموجه للخروج من فئة أقل البلدان نموا. وكإجراء فوري، ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يقدموا على وجه السرعة تمويلا سخيا لمرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا، وينبغي للأمين العام أن يكفل إمكانية إرسال هذا التمويل بسرعة للاستجابة للطلبات المتزايدة من البلدان. غير أنه يلزم أيضا أن يقدم الشركاء الإنمائيون والتجاريون قدرا أكبر بكثير من الدعم المباشر للبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا لمساندتها في تحقيق الانتقال السلس.

73 - وتعرب اللجنة عن تقديرها لترحيب المجلس بالنتيجة التي خلصت إليها في عام 2023 والتي مفادها أن قرارات الجمعية العامة بشأن الانتقال السلس تتطلب تحديثا، وهي مستعدة لدعم العملية بشكل ملموس. ويمثل القرار الجديد فرصة هامة لإضفاء طابع محدد على الحوافز والتدابير المتعلقة بدعم الخروج من فئة أقل البلدان نموا التي التزمت بها البلدان بالفعل في برنامجي عمل اسطنبول والدوحة. وينبغي أن ينص القرار أيضا على إدخال تحسينات على إجراءات الخروج من تلك الفئة.

74 - وستشرع اللجنة في العمل على استعراض إطار الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وسيشمل العمل استعراض الأسس المفاهيمية التي تستند إليها فئة أقل البلدان نموا، والخروج من تلك الفئة، والانتقال السلس، واستراتيجيات الانتقال السلس. وهي أيضا ستضع، على مدار العام المقبل، مقترحات لتحديث إجراءات الخروج من فئة أقل البلدان نموا، سواء باعتبار هذه المقترحات مساهمة منها في قرار الجمعية العامة الجديد المزمع اتخاذه بشأن الانتقال السلس أو باعتبارها توجيها يُسترشَد به في الأعمال التحضيرية للاستعراضات المقبلة التي تجري كل ثلاث سنوات. وستجري اللجنة، بالاستناد إلى هذا العمل، استعراضا للمعايير الخاصة بأقل البلدان نموا وإجراءات التطبيق في الاستعراضات المقبلة التي تجرى كل ثلاث سنوات، لكي تُعتمد في جلستها العامة التي ستُعقَد في عام 2026. وستقدم تقريرا عن نتائجها واستنتاجاتها في التقريرين اللذين ستقدمهما إلى المجلس في عامي 2025 و 2026.

الفصل السادس

الأعمال المقبلة التي ستضطلع بها اللجنة

75 - ستواصل اللجنة مواءمة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي حددها المجلس، بغية المساهمة بفعالية في مداولات المجلس ومساعدته في أداء مهامه. وفي هذا السياق، ستقوم اللجنة، في إطار برنامج متعدد السنوات، بدراسة المسائل المتعلقة بسياسات التنمية في إطار التحولات الأساسية والاتجاهات الكبرى التي تعيد تشكيل معالم الاقتصاد العالمي وتتطلب مسارات إنمائية جديدة. وستضطلع اللجنة أيضا ببرنامج عمل متعدد السنوات بشأن استعراض إطار الخروج من فئة أقل البلدان نموا.

76 - ووفقا للولايات ذات الصلة، سترصد اللجنة التقدم الإنمائي الذي تحرزه البلدان التي خرجت مؤخرا من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي هي في طور الخروج منها. وإذا أيد المجلس أي توصيات إضافية من التوصيات السابقة أو الحالية المقدمة من اللجنة بشأن خروج بلدان من فئة أقل البلدان نموا وأحاطت بها الجمعية العامة علما، سترصد اللجنة أيضا التقدم الذي تحرزه هذه البلدان. وستجري اللجنة مشاورات مع البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي خرجت منها بالفعل في الآونة الأخيرة، وكذلك مع البلدان التي أرجئ خروجها منها، وفقا لأحكام قرار المجلس 10/2023 وقرار الجمعية 258/76. وستواصل اللجنة استعراض آلية الرصد المعززة، ولا سيما استعراض فعاليتها في مواجهة الأزمات التي ازدادت وتيرة وقوعها وشدتها وأدت بالفعل إلى تعطيل وتمديد عمليات للخروج من فئة أقل البلدان نموا. وستقوم اللجنة، رهنا بتوافر الموارد، بتحسين الآلية لاستيعاب هذه الظروف وتقديم الدعم الكافي للبلدان في المسارات التي تقودها إلى الخروج من فئة أقل البلدان نموا.

الفصل السابع

تنظيم الدورة

77 - عقدت اللجنة دورتها السادسة والعشرين في الفترة من 4 إلى 8 آذار/مارس 2024. وحضر الدورة عشرون عضوا من أعضاء اللجنة، وكذلك مراقبون من عدة منظمات دولية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

78 - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خدمات فنية للدورة. وافتتحت رئيسة اللجنة الدورة، ورحبت بالمشاركين. وعقب ذلك، ألقى كل من نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية كلمة أمام اللجنة. وتتاح البيانات على الموقع الشبكي للجنة[2].

79 - ويرد جدول أعمال الدورة السادسة والعشرين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

(2) انظر www.un.org/development/desa/dpad/publication/cdp-plenary-2024/.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

1 - حضر الدورةَ أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

سابينا ألكير

ديبابريا بهاتاشاريا

صوفيا بورغيس

ها - جون تشانغ (حضور افتراضي)

ساكيكو فوكودا - بار

أحمد جلال

أرونابها غوش

ترودي هارتزنبرغ

رولف فون دير هوفن

آن - لور كيشيل (حضور افتراضي)

كارلوس لوبيز (حضور افتراضي)

أمينة ماما

كيث نورس

خوسيه أنطونيو أوكامبو غافيريا

أناليزا بيريتسون

ليليانا روخاس - سواريز

تافيري تيسفاشيو

كوري أودوفيتسكي

ناتاليا فولشكوفا

شوفنغ دجو

2 - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ممثلة في الدورة:

أمانة لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

المرفق الثاني

جدول الأعمال

1 - الجلسة الافتتاحية ولمحة عامة.

2 - الصلات التي تربط اللجنة بالعملية الحكومية الدولية.

3 - النظم الإيكولوجية للابتكار من أجل التنمية والتغيير الهيكلي والإنصاف.

4 - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا.

5 - جلسة مفتوحة: النظم الإيكولوجية للابتكار - تسخير الملكية الفكرية لخدمة أغراض التنمية والإنصاف والتغيير الهيكلي.

6 - الخروج من فئة أقل البلدان نموا في السياق العالمي.

7 - مساهمات اللجنة في القرار الجديد المتعلق بالانتقال السلس.

8 - منظورات بشأن الخروج من فئة أقل البلدان نموا.

9 - رصد البلدان.

10 - تنفيذ آلية الرصد المعززة وتحسينها.

11 - العمل بشأن تنمية قدرات أقل البلدان نموا.

12 - عمل اللجنة في العام المقبل.

13 - الخطوات المقبلة.

14 - التفاعل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

15 - إحاطة: المسائل السياساتية المتعلقة بأقل البلدان نموا ودور اللجنة.

030524 260424 24-06403 (A)